الجلسة السادسة والأربعون بعد المائة

- **التاريخ** : الجمعة 9 محرم 1421 (14/04/2000)
- **الرئاسة** : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : 28 دقيقة ابتداء من الساعة العاشرة و الدقيقة 24 صباحا.
- **جدول الأعمال** : خطاب الرئيس بمناسبة افتتاح الدورة الربيعية، الدورة الثانية من السنة التشريعية الثالثة خلال الولاية السادسة.

* * *

السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على سيدنا محمد الأمين و على آله و صحبه أجمعين.

السيدات و السادة الوزراء ،

السيدات و السادة المستشارين،

أيها الحضور الكريم،

طبقا لمقتضيات الدستور أعلن بعون من الله و بتوفيق منه انطلاق أعمال الدورة الثانية من السنة التشريعية الثالثة نستقبل خلالها بالعزم المطلوب و الإرادة الوطنية الصادقة بما نحن مطوقون به من مسؤولية لإنتاج تشريع قادر على مواكبة الركب الحضاري و التنموي، تتفاعل داخله إرادة الجميع، مجلسا و حكومة ، لتجاوز مناحي النقص، و تدارك أسباب التعثر، بلوغا إلى الغايات المثلى التى ننشدها جميعا من هذه المؤسسة و من دورها على مستوى البناء الوطني.

و يحق لنا فى كل وقفة تتاح لنا أن نستعرض بإرادة بعيدة عن المزايدات، وبنقد ذاتي يجعلنا على الدوام في مراجعة مستمرة لأعمالنا، تتوخى تحسين مناهج العمل : لحضور أو مشاركة و إسهاما و عطاء... ترقى به مؤسستنا إلى مؤسسة فاعلة و مؤثرة في صيرورة الأحداث و حركية مجالات العمل التى تنهض بها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله و نصره.

أجل، أيها السادة، إن ديناميكية العمل و الآفاق الواسعة التي فتحها لنا العاهل الكريم، تستوجب منا أن نستلهم منها المعاني و المقاصد النبيلة التي تنطوى عليها، وتحثنا على التفكير و العمل المتواصل لمواكبة سرعتها و إيقاعها المتزايد، والسير على هديها والإسهام بداخلها بالجهود و الأعمال و المواقف التي يؤملها منا العاهل الكريم.

السيدات و السادة الوزراء،

السيدات و السادة المستشارين،

أيها الحضور الكريم،

لقد مضت فترة من الزمن على تجربتنا النيابية وعلى نظامنا البرلماني الجديد، يستطيع كل من أن يعطي تقييما لهذه التجربة و كيفية أدائها، و هي لا تخلو من نقص، كما لا تخلو من إيجابيات.

و على الرغم من هذا و ذاك، فإن المؤكد اليوم هو أن نظام الغرفتين يعرف تزايدا متسارعا في شتى أنحاء العالم، فبعد أن كانت لا تعتمده سوى خمسة و أربعين دولة في السبعينات، فإن هذا العدد انتقل اليوم إلى ما يناهز السبعين إضافة إلى عشرة دول قررت اعتماده في نظمها و قوانينها خلال الشهور القليلة المقبلة.

و من المؤكد أيضا أن هذا النظام أصبح اليوم معمولا به لدى أغلبية سكان المعمور ومعتمدا لدى الدول القوية اقتصاديا وديمقراطيا لأسباب ترجع إلى تطور سياسة اللامركزية وتكريس مبدإ فصل السلط وتحسين الإنتاج التشريعي بإفساح المجال لمشاركة أوسع في اتخاذ القرار والإسهام في صنعه.

إن إشكالية نظام الغرفتين لم تعد اليوم، بالنسبة لنا، موضوع نقاش من هذه الجوانب، ولكنها تطرح علينا، كمنتخبين، مدى استجابتنا لمتطلبات المرحلة الحالية واستشرافنا لآفاق المستقبل وإسهامنا الحقيقي في بلورة الأهداف المثلى التي نحن مدعوون للعمل من أجل تحقيقها.

فبهذا نسائل اليوم أنفسنا عما حققناه؟ ومن أجل ذلك أيضا نرسم آفاق عملنا من أجل بناء المستقبل.

وبطبيعة الحال فإن الجهد اليومي الذي يتعين أن نبذله ضمن نطاق مهمتنا في هذا المجلس لتطرح علينا واجب العمل الدائم، والكد الموصول، ومشاركة أوسع للسادة المستشارين : رفعا من قيمة الحوار وإغناء لرصيد المبادرات الإيجابية في مختلف القطاعات التي تمثلها هذه المؤسسة الوطنية.

وإن ما اكتشفناه من خلال ممارسة أعمالنا، وما استفدناه من دلالاتها، لحري بأن يدلنا أكثر على مواقع الصواب التي يجب أن نحتذيها في خطواتنا القادمة ، ويثري بذلك محصول خبرتنا بالحوافز والتطلعات.

شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين نشاطا ملحوظا على صعيد اللجن والجلسات العامة، شكلت الدورة الاستثنائية إحدى الحلقات الرئيسية فيها، وشكل الميثاق الوطني للتربية والتكوين أبرز الموضوعات التي استأثرت باهتمام هذه المؤسسة، وعلى ضوء الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي أعدته اللجنة الخاصة التي سبق أن شكلها المشمول برحمة الله، الحسن الثاني طيب الله ثراه، وبارك خطواتها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، على ضوء هذا الميثاق.

وأكد جلالته في خطابه السامي أثناء افتتاح الدورة السابقة للمجلس على رغبته في بلورة خلاصات ونتائج الميثاق الوطني للتربية والتكوين داخل إطار مسطري يراعي المقتضيات الدستورية والإجراءات التشريعية .

«فقد قررنا» يضيف العاهل الكريم، «إحالته على البرلمان لوضع مشاريع القوانين التي توفر له إمكانات التنفيذ» انتهى النطق الملكي السامي.

وبناء على هذا التوجيه السامي كان مجلسنا على موعد مع إحدى أهم القضايا الوطنية، وأكثرها ارتباطا بحاضر ومستقبل أبناء هذا الوطن.

وهكذا انكبت لجنة التعليم على دراسة النصوص المتعلقة بالتعليم العالي، وإلزامية التعليم العالي، و إلزامية التعليم العالي،و إلزامية التعليم الأساسي، و التعليم الأولي، التعليم الخصوصي، وبإحداث الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، وتنظيم التدرج المهني، والتكوين المهني الخاص، إضافة إلى مشروع قانون حول إنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات.

و في إطار الدراسة المعمقة التي شهدتها هذه اللجنة،

لجنة التعليم، ورغم ضيق الغلاف الزمني و تسارع وتيرة العمل التي كانت في بعض الأحيان مضنية و شاقة، فقد أمكن صياغة نصوص حظيت في معظمها بالإجماع وتمكن المجلس من تحسين مضمونها بإدخال ما يناهز مائتي تعديل - أقول 200 تعديل - تقدمت بها فرق الأغلبية وفرق المعارضة والفريق الكونفدرالي، وتم تشكيل لجينة لترجمة هذه التعديلات و تفاعله معها.

و ضمن نشاط الدورة الاستثنائية صادقت لجنة المالية على مشروعي قانون يتعلق الأول بالقانون التنظيمي للمالية والثاني بالمجموعات ذات النفع العام حيث أجازهما المجلس بالإجماع، بعد أن استغرقت دراستهما في اللجنة المختصة ستة اجتماعات بلغت المدة الزمنية المخصصة لذلك عشر ساعات.

وقد اتسمت الآراء المعبر عنها خلال مناقشة هذه النصوص بتعدد المبادرات وتباين المواقف في بعض الأحيان، وإن في ذلك لقيمة لها اعتبارها بما تنم عنه من حركية الفكر الديمقراطي، وتنوع بين الرؤى والأطروحات المعروضة، التي مهما اختلفت في أشكالها ومحتوياتها، فإنها تهدف أولا وقبل كل شيء خدمة الوطن والمواطنين.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أيها الحضور الكريم،

لقد عكس الجهد المركز الذي بذله السادة المستشارون داخل اللجن الأخرى صورة إيجابية وطبية عما حفلت به الفترة الفاصلة بين الدورتين، وهكذا عقدت لجنة الفلاحة اجتماعين هامين خصصا لدراسة موضوع الجفاف والإجراءات الحكومية لمواجهته، كما تدارست الآثار السلبية لقلة التساقطات المطرية على القطاع الغابوي، في حين انكبت لجنة الخارجية على دراسة موضوع مضاعفات أعمال العنف التي تعرض لها مواطنونا بإقليم الميرية الإسباني .

فيما تدارست لجنة العدل والتشريع بعض مقترحات القوانين تهم محاكم الجماعات ومحاكم المقاطعات والنظام الأساسي للقضاء، وبعض فصول المسطرة الجنائية .كما شرعت لجنة المالية في دراسة ما تبقى لديها من نصوص.

و في سياق هذا النشاط المكثف لا بد أن أذكر من جديد بمجموع مقترحات القوانين التي لا زالت موضوع اهتمام اللجن الدائمة والتي لم يتم البت فيها لحد الآن هي مقترحات جديرة بأن تحظى بعناية أكثر من لدن الحكومة، خاصة وأن الحكومة لم تبد اعتراضها على البعض منها، فيما ننتظر ما وعدت به من مشاريع لها صلة ببعض هذه المقترحات.

كما أجدد التذكير بالمقترح المتعلق بإحداث الغرف السياحية الذي وصل إلى المرحلة النهائية من الدراسة والتصويت عليه.

السيدات و السادة الوزراء،

السيدات و السادة المستشارين،

أيها الحضور الكريم،

فضلا عن هذا النشاط الذي سجله المجلس خلال الفترة الفاصلة التي نودعها اليوم، فإن الآفاق التي تتضح لنا معالمها غنية وواعدة، خاصة و نحن مقبلون خلال هذه الدورة التي نفتتحها اليوم كل الانكباب على دراسة مدونة الجمارك و مشروع القانون المالي والمخطط الخماسي ومشروع القانون حول حرية الأسعار والمنافسة وبقية المقترحات التي لا زالت في رفوف مكاتب اللجن الدائمة.

و بموازاة مع هذا النشاط، يسعى مكتب المجلس خلال اجتماعات الأسبوعية المنتظمة إلى اتخاذ كل المبادرات التي تسعى إلى تحسين طرق العمل و تنظيم محكم لجلسات الأسئلة الشفهية التي باتت اليوم في حاجة إلى مراجعة شاملة في الشكل و في المضمون.

و توخيا للرفع من مستوى أعمالنا، وبلوغا إلى الغاية التي رسمها العاهل الكريم بالنسبة لأعمال البرلمان بمجلسيه في خطابه السامي أثناء افتتاح الدورة الماضية، التأمت لجنة مشتركة عن المجلسين لبلورة هذه الأهداف المثلى تجاوبا مع المقاصد النبيلة و تفاديا لتكرار العمل بالمجلسين و تدبيرا للزمن المخصص باللجن و الجلسات العامة، تطلعا،كما يقول حفظه الله، إلى ممارسة أرقى ومنجزات أكثر.

ويسعدني أن أخبر المجلس بهذه المناسبة بأن اللجنة أنهت أعمالها بعمق و جدية و ذلك بفضل كفاءة أعضائها و نزاهتهم الفكرية و ستعرض هذه الأعمال على الأجهزة المختصة - مكتب كل مجلس - و لجنة العدل و التشريع بالنسبة لكل مجلس - تستعرض هذه الأعمال التحضيرية، أقول على الأجهزة المختصة لتمكين المجلس من إقراراها خلال الدورة الحالية بإذن الله.

كما انكبت لجنة أخرى عن مكتب المجلس للإشراف على بناء المقر الجديد بعد أن تم استيفاء كافة الإجراءات المسطرية و القانونية بحيث سيتم الشروع - بحول الله -

في مرحلة إعداد وبناء هذا المقر خلال الأسبوع القادم بحول الله.

حضرات السيدات و السادة،

على إيقاع حركية الأوراش التي فتحها جلالة الملك محمد السادس نصره الله لتحديث المجتمع المغربي وتطويره، احتلت صورة المغرب الجديد حيزا هاما من انشغالات و اهتمامات الرأي العام الدولي مما فتح فصلا كبيرا من التعاطف و التقدير لجهود الملكة و هي تعلن عزمها على التكيف و بسرعة مع مستجدات هذه الألفية الثالثة بثقافاتها الجديدة و علاقاتها المعقدة.

و إن صورة من هذا الحجم لتقتضي أن نكون على مستوى كبير من الوعي بطبيعة وحجم المسؤوليات التي أصبحت مناطة بنا كبلد وكمؤسسات لها دورها

ومساهماتها في صياغة سياسية ديبلوماسية جديدة هدفها خدمة المصلحة العليا للبلاد ووسيلتها العقل المغربي الخلاق.

إن إعلان جلالة الملك خلال قمة القاهرة عن إلغاء ديون المغرب اتجاه دول القارة الإفريقية الأقل نموا ليعد تسجيدا فعليا لهذا الدور الجديد الذي أصبح يضطلع به المغرب كقوة صاعدة هدفها المساهمة الفعلية في تحقيق عدالة تنموية عالمية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات المرحلة وإكراهات الماضي.

و مما يذكي لدينا مشاعر الاعتزاز أن تكون الزيارة الموفقة التي قام بها جلالة الملك إلى كل من فرنسا و إيطاليا مطبوعة بالحرص المولوي الكريم على إعطاء علاقاتنا مع أوربا بعدا جديدا يتجاوز الإطارات التقليدية.

إن مجلس المستشارين وهو يتابع بإعجاب هذه المسيرة المظفرة ليتوخى من خلال جهده الديبلوماسي الإسهام في هذا العمل بخلق مبادرات تجمع بين رجال الأعمال وتنظيم ندوات اقتصادية تكون مجالا للتعريف بالإمكانيات والفرص التي يتيحها التشريع المغربي في مجال الاستثمارات سواء على المستوى السياحي أو الصناعي أو الاقتصادي.

و بموازاة مع هذا الجهد تظل قضية وحدة المغرب الترابية شاغلنا الأساسي لما يترتب عن تفاعلاتها من تعبئة إضافية وتجند دائم لمواجهة كل الاحتمالات. و ما جولة ممثل الأمين العام الأممي الأخيرة إلا دليل قوي على صدق ما أكده مرارا المغرب من أن السبب الرئيسي في الصعوبات التي تعرفها عملية تحديد هوية الأشخاص المؤهلين للاستفتاء يكمن في تملص الطرف الآخر من كل الالتزامات و الشروط المعلنة.و مع ذلك يستمر المغرب في دعم المخطط الأممي آملا في أن يتحمل المنتظم الدولي مسؤولياته من أجل إنهاء هذا المشكل المفتعل الذي لن يمس في جميع الظروف من واقع مغربية الصحراء.

أيها السيدات و السادة،

في خضم هذه المشاغل الوطنية يحاول المجلس أن يعكس الصورة التي هي جديرة به لدى الرأي العام الوطني. و إن ترسيخ مثل هذه الصورة لن يتم بمعزل عن جهود كافة الفاعلين و المؤثرين في الحقل السياسي. فالإعلام الوطني، وبمختلف مكوناته و مشاربه الفكرية، مدعو اليوم و بإلحاح ليؤسس لتعامل جديد مبني على المواكبة النقدية لأعمالنا لأن من شأن ذلك أن يجعلنا في إصغاء دائم لتطلعات المواطنين و اهتماماتهم، و لنا اليقين بأن تعاملا من هذا النوع سيرفع من مستوى النقاش السياسي الدائم ببلادنا وأن يوجهه بالشكل الذي يخدم حقيقة المسار الديمقراطي الذي نعيشه.

فلنسر إذن بكل ما يلزم من المثابرة وصفاء النظرة وسمو الهدف - على طريق العمل المثمر والإنجاز الخالق، متعاونين مع حكومة صاحب الجلالة أعزه الله في خوض معركة الإنماء و التطوير و التجديد، مسترشدين بتوجيهات قائدنا الهمام، مهتدين بحكيم إرشاداته، مقدرين بكل إجلال وإعجاب هذا التجاوب الرائع بين جلالته و الشعب المغربي النبيل، وهذا الحرص على أن تحتل في عهده الميمون الديمقراطية أعلى المراتب و الغايات، رافعا - سدد الله خطاه - بهذه النظرة السامية و هذه الروح العالية من مكانة المملكة و صيتها بين الأمم و الشعوب.

وقبل أن أختم هذه الكلمة أرى من الواجب أن أتقدم بجزيل الشكر إلى حكومة صاحب الجلالة على التعاون الإيجابي الذي طبع أعمالنا، كما أشكر السادة أعضاء المكتب الذين سهروا من خلال الاجتماعات المنتظمة، على تحسين أداء هذه المؤسسة و مباركة كل الخطوات الهادفة إلى الرفع من قيمتها شكلا و مضمونا.كما أتوجه أيضا بخالص مشاعر الاعتزاز إلى السادة رؤساء الفرق ورؤساء اللجن الدائمة و مقرريها على ما أبدوه من حسن الاستعداد لإغناء مضمون النقاش بالمبادرات التي قدموها للمجلس. كما أتوجه بالتقدير و التحية إلى كافة السادة أعضاء المجلس، داعيا الله جلت قدرته أن يعينهم على أداء مهامهم النبيلة، كما أنوه، باسمكم، بأطرنا والعاملين في هذه المؤسسة الذين أبدوا كفاءة وتضحية في أداء الواجب تستحق منا كامل التقدير و التشجيع.

وفقنا الله للمزيد من الخير تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

(تصفيق)

حضرات السادة و السيدات،

قبل رفع الجلسة أخبر المجلس بأننا على موعد مع أول حصة للأسئلة الشفهية يوم الثلاثاء المقبل. **18** أبريل، على الساعة الثالثة بعد الزوال، آملين أن تدخل هذه الحصة في نطاق التوجه الجديد لهذه المؤسسة.

شكرا لكم و رفعت الجلسة.